

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

التمييز الأول:

المميز

المميز ضده : الحق العام

التمييز الثاني:

المميز

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢/ و ٢٠١٤/١/٦ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/١١١٤ المتضمن وضع كل واحد منهما بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم.

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

أسباب التمييز الأول:

١. إنني بريء من الجرم المسند لي ولم أبلغ موعد الجلسة.

٢. إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.
٣. لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودفعي.

أسباب التمييز الثاني :

١. بنيت إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى على إجراءات باطلة فلم يتم أخذ أقوال المشتكي والشاهدة أمام مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى بالرغم من الاستماع لشهادتيهما أمام محكمة الجنايات الكبرى، مما يعد مخالفة لأحكام قانون الأصول ويمس بمبدأ المحاكمة العادلة، وعليه يرد سبب الطعن على القرار الطعين ويفسخه.
٢. لم يتم التمييز بممارسة حق الدفاع ومناقشة بينات النيابة وتقديم بينة الدفاع بصورة تتناسب مع الجنايات المسندة إليه، وكان على محكمة الجنايات الكبرى إفهامه بصورة مانعة لعدم تقدير موقف المميز لما هو فيه، وهذا لم يكن فيكون قرارها حرياً بالفسخ.
٣. لم تراعى محكمة الجنايات الكبرى في قرارها الطعين وجود إسقاط حق شخصي ولم يؤثر ذلك في العقوبة التي حكمت بها على المميز.
٤. تهاوت بينات النيابة وصدر قرار محكمة الجنايات الكبرى دون معالجة التناقضات الواردة فيها.
٥. لم تطبق محكمة الجنايات الكبرى المبدأ القانوني بأن الشك يفسر لصالح المتهم مع وجود الكثير من الشكوك والثغرات وما تم بيانه أعلاه جزء منها، مما يرد على القرار المميز ويفسخه.

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت بقرارها رقم ٢٠١٣/٧٥٠ تاريخ ٢٠١٣/٧/١ قد أحالت المتهمين :

١ -

٢ -

ليحاكما لدى تلك المحكمة بتهمة :

هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١/أعقوبات.

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجهة للمتهم تمثلت بما يلي :

بأن المجني عليه البالغ من العمر ١٥ سنة كان متوجهاً إلى مدرسته صباح يوم ٢٠١٣/٦/٢ فاعترضه المتهمان وطلبا منه مرافقتهم وحال وصولهم إلى منطقة قرب مسجد وبالقرب من إحدى الخرابات قاما فجأة بسحبهما إليهما وأقدم المتهم على تشليحه بنطونه وكلسونه بينما كان المتهم قيس يقوم بتثبيت جسمه وقام المتهم بإخراج قضيبه المنتصب وإدخاله في مؤخرة المجني عليه وتبين من خلال نتيجة المختبر الجنائي وجود خلايا طلائية وحيوانات منوية على مؤخرة المجني عليه تعود للمتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إنه بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠ صباحاً وأثناء توجه المجني عليه الحدث البالغ من العمر خمس عشرة سنة وأربعة شهور وأربعة وعشرين يوماً إلى المدرسة اعترضه المتهمان وقاما باستدراجه إلى إحدى الخرابات وهناك قاما بسحبه وإدخاله إلى الخرابة وأقدم المتهم على الإمساك بيدي المجني عليه وتثبيته بينما أقدم المتهم على تنزيل بنطون وكلسون المجني عليه وإدخال جزء من قضيبه في فتحة شرج المجني عليه بعد أن قام هو بتنزيل بنطونه وكلسونه وبقي كذلك حتى استمنى على مؤخرة المجني

عليه وعلى الأرض وبعد ذلك ارتدى المجني عليه ملابسه وهرب إلى المدرسة وبعد أداء الامتحان عاد إلى منزل أهله وأبلغ والدته بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة

وبإجراء الفحص الطبي على المجني عليه تبين وجود تكدم حلقى الشكل يحيط بكامل فتحة الشرج مع تسحج على الساعة السادسة من مينااء عقارب الساعة لفتحة الشرج وإن التكدم الموصوف ناتج عن محاولة إيلاج قضيب ذكر منتصب أو ما في حكمه في فتحة الشرج بشكل قسري كما تبين أن الحيوانات المنوية والخلاية الطلائية المستخلصة عن المسحة المأخوذة عن الآليتين تعود للمتهم

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١١١٤ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن:

لذا وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت المحكمة تجريم المتهمين بجناية هتك العرض وفقاً للمادتين (١/٢٩٦ و ١/٣٠١ أ) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات قررت المحكمة الحكم على كل واحد من المجرمين بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهما مدة التوقيف .

وحيث إن المتهمين قد تغلبا على مقاومة المجني عليه لذا قررت المحكمة وعملاً بالمادة (١/٣٠١ أ) من قانون العقوبات تشديد العقوبة الصادرة بحقهما بإضافة الثلث إليها لتصبح عقوبتهما الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يرتض المتهمان بالقرار قطعنا فيه بهذين التمييزين.

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييزين:

عن أسباب التمييز الأول:

عن السببين الأول والثاني فإن ما ورد فيهما لا يصلح لأن يكون محلاً للطعن مما يتعين معه ردهما.

وعن السبب الثالث فقد ختم المميز بينته الدفاعية في جلسة ٢٠١٣/١١/٢٧ مما يجعل ما ورد في هذا السبب حرياً بالرد.

وعن أسباب التمييز الثاني كافة الدائرة حول الطعن بوزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه.

فإن محكمتنا وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات وبصفتها محكمة موضوع نجد:

أ - من حيث الواقعة الجرمية :

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى الواقعة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها، وهي واقعة مستمدة من بيانات ثابتة في الدعوى وتصلح لبناء حكم عليها.

ب - من حيث التطبيقات القانونية:

نجد إن الأفعال التي قارفها المتهمان تجاه المجني عليه والمتمثلة :

١. قيام المتهمان باستدراجه إلى خرابة مهجورة.
٢. قيام المتهم بإمساك المجني عليه من يديه وتثبيته.
٣. أقدم المتهم على تشليح المجني عليه بنطلونه وكلسونه وادخال قضيبه في مؤخرته والاستمناة عليها.

تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادتين ١/٢٩٦ و ١/٣٠١ عقوبات كون أفعالهما استطالت إلى عورة المجني عليه والتي يحرص سائر الناس على صونها والحفاظ عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديه بعد التغلب على مقاومة المجني عليه وكما ورد بإسناد النيابة العامة وانتهى لذلك القرار المطعون فيه الذي

جاء منسجماً لكافة شروطه القانونية، مما يجعل هذه الأسباب حرية بالرد.

ج- من حيث العقوبة : فإن العقوبة المفروضة تقع ضمن حدودها القانونية عن الجريمة التي أدين بها المحكوم عليهما.

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد على ذلك لذا وتجنباً للتكرار نحيل لما أوردناه في معرض ردنا على أسباب التمييز.

لذا نقرر رد التمييزين وتأيد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ ر.إ.

lawpedia.jo